

تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر "الممتد" (1790 - 1912)

ذ. سعيد الحاجي، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان

"تتغير وضعية الباحث في تاريخ بلاد المغرب عندما يصل إلى ق 19/هـ13م"

المؤرخ عبد الله العروي

يذهب العديد من المؤرخين إلى أن القرن التاسع عشر يعتبر قرن التحولات الكبرى والمتسارعة في المغرب، والتي أفضت إلى خلخلة مجموعة من البنيات التي حافظت على ثباتها وجمودها طيلة القرون السابقة، وجعلت المغاربة يعيدون النظر في تماثلهم ووعيهم بذاتهم وبالأخر المتمثل في الغرب الأوربي، وهو ما يجعل من دراسة مختلف التحولات التي وقعت في هذا القرن، أحد المداخل الأساسية لفهم طبيعة الدولة والمجتمع وبنياته فيما يليه من فترات تاريخية وصولاً إلى المرحلة الراهنة.

ليس هناك إجماع حول الحدود الزمنية للقرن التاسع عشر بالمغرب، وإذا كانت الأحداث المفصلية التي وقعت في محيطه (الحملة النابوليونية على مصر سنة 1790، احتلال الجزائر 1830.. مثلاً)، وما ترتب عنهما من هزات في الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، لا يمكن بالضرورة أن يعكس الصورة الحقيقية للتحولات الواقعة داخل المغرب أو في علاقته مع أوروبا، فإنه لا يمكن كذلك فصل التحولات التي وقعت بالمغرب عما وقع في محيطه، خصوصاً وأن تزايد قوة فرنسا بعد الثورة الفرنسية سنة 1789 وتدشين نابليون لحملاته العسكرية بعدها، قد أشعر المغرب بخطورة القوة الأوربية على سيادته، بالشكل الذي دفعه إلى نهج سياسة الاحتراز والمهادنة، وفي نفس الوقت محاولة القيام ببعض الإصلاحات لتقوية الدولة بهدف تجنب الوقوع في الاستعمار أو الوقوف في موقف مواجهة القوة الأوربية. وقد حدد بعض المؤرخين الإطار الزمني للقرن 19م الممتد في المغرب، بين سنة 1790 تاريخ وفاة السلطان سيدي محمد بن عبد الله، وسنة 1912 تاريخ توقيع معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب.

انطلق ق 19 في المغرب على إيقاع الأطماع الأوربية المتزايدة لاحتلال دول شمال إفريقيا الواقعة على الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، وقد كان اختلال التوازن بين العالم الإسلامي والغرب الأوربي بسبب النقلة التي نتجت عن الثورة الصناعية بأوربا، والسعي المتزايد للقوى الرأسمالية لتوسيع تجارتها العالمية، مدعومة بالتفوق العسكري وموجة الحروب النابوليونية التي حولت بوصلتها تجاه الضفة الجنوبية للمتوسط، وكانت الحملة على مصر سنة 1790 بمثابة جرس إنذار سواء للقوى الأوربية الأخرى خصوصا بريطانيا التي كانت تنافس فرنسا حول المستعمرات، أو بالنسبة للمغرب الذي استشرخ الخطر الأوربي بالشكل الذي دفع المولى سليمان (1792 - 1822) إلى نهج سياسة الاحتراز لتفادي الغزو المسيحي، كما لجأ إلى إبرام العديد من معاهدات الصلح التي حصلت بموجبها الدول الأوربية على بعض الامتيازات التجارية، وذلك تفاديا من المولى سليمان للاصطدام بالقوى الأوربية.

إن طبيعة التحولات التي عاشها المغرب خلال القرن التاسع عشر، والتي طالت مجالات متعددة وجعلت ما يعيشه داخليا بمثابة رجات تفاعلية مع ما يحدث في محيطه القريب، برا في الجوار الإسلامي وبحرا في الضفة المتوسطية الشمالية الأوربية، تفرض تناول هذه التحولات من مداخل متعددة، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، مثلما تستلزم استحضار ثنائية الذات والآخر. خصوصا، وأنه ليس هناك إجماع حول ما إذا كانت التحولات التي طالت الدولة والمجتمع انطلقت من عوامل ذاتية منبثقة من وعي وإرادة حقيقية بضرورة الإصلاح والتحديث، أم أن الأمر يتعلق بخطوات إصلاحية فرضت قسرا بسبب تفادي الوقوع في قبضة الاستعمار الأوربي، وهو الذي حدث في نهاية المطاف بسبب فشل مبادرات الإصلاح. هذا الفشل الذي لازال يطرح إشكاليات أمام المؤرخين بخصوص العوامل المساهمة فيه، بين من يرجعها إلى البنات السياسية والإدارية والمجتمعية المقاومة لكل إصلاح، وبين من يحمل القوى الأوربية مسؤولية فشل الإصلاحات بهدف إبقاء المغرب في وضعية تدهور مستمر تمهيدا لاستعمار ه.

على مستوى آخر، فقد وفر التفاعل المستمر للمغرب مع محيطه خلال القرن التاسع عشر، سواء على الصعيدين الرسمي أو الشعبي، مادة مصدرية مهمة ومتنوعة، مغربية وأجنبية، وقد ساهمت هذه المادة في تحقيق تراكم مهم بحثي مهم حول هذا القرن، بل إن البحث التاريخي حول القرن التاسع عشر يعد الأكثر إنتاجاً مقارنة مع المراحل التاريخية السابقة، ومن أهم المصادر والمراجع في هذا الصدد، نجد كتابات الناصري وابن زيدان والضعيف الرباطي والعروي والمنوني وجرمان عياش...، ومن خلال هذا التراكم، يمكن تكوين صورة عامة عن التحولات التي وقت في القرن التاسع عشر الممتد في المغرب.

- المولى اليزيد (1790 – 1792): ومحاولة استعادة هبة الدولة

دشن المغرب القرن التاسع عشر الممتد بفترة حكم المولى اليزيد التي استمرت سنتين (1790 – 1792)، وعلى الرغم من قصر فترة حكم هذا السلطان، إلا أن شخصيته المثيرة للجدل وكثرة الأحداث التي عرفتها البلاد، تجعلها ذات أهمية بالغة في تاريخ المغرب. حظي المولى اليزيد المنحدر من أم أوربية بمكانة خاصة عند والده السلطان محمد بن عبد الله، حيث بادر إلى توليته على شؤون قبيلة كرواة رغم حداثة سنه، كما قاد القوات البحرية وقوات المدفعية التي تولت نقل المدافع سنة 1765 من فاس إلى العرائش المحررة. لكن حماسة الأمير الشاب ستدفعه إلى إبداء أطماعه المبكرة في تولي الحكم بتأثير من قبائل كرواة التي حرضته على الثورة، ثم بايعه جيش البخاري فيما بعد. وفي مرحلة لاحقة خلال استقراره في القاهرة إثر عودته من الحج، قام بالاستيلاء على بعض الهدايا التي أرسلها والده إلى حكام وأمراء الأقطار الإسلامية، مما جعل السلطان محمد بن عبد الله، يتبرأ منه بعدما سبق وأن عفا عنه أكثر مرة بسبب تصرفاته. وقد عاد المولى اليزيد إلى المغرب سنة 1789 ولجأ إلى ضريح مولاي عبد السلام بن مشيش بجبل العلم شمال المغرب، وبعد وفاة والده سنة 1790 بادر سكان منطقة الشمال إلى مبايعته هناك.

اشتهر المولى اليزيد بميولاته العسكرية ووطنيته الشديدة التي دفعته لإعلان عداته للاحتلال الأجنبي والإمبريالية بصفة عامة فور توليه الحكم، خصوصاً في سياق اتسم بتزايد الأطماع الأوروبية في المغرب، وسعيها لنيل أكبر قدر من الامتيازات في المغرب. حيث استقبل

قناصل الدول الأوروبية بطنجة وأخبرهم بأنه سيشن الحرب على دولهم إذا لم يوفوا ببعض التزاماتهم، كما طلب فيما بعد من هذه الدول تجديد بنود الصلح التي توصل إليه والده معهم. تميزت السنتان التي قضاها المولى اليزيد في الحكم، بكثرة المواجهات العسكرية التي خاضها، فقد هاجم مدينة سبتة بعد فترة مهادنة قصيرة مع الإسبان، ويمكن القول بأن أكثر سلطان عبر عن رغبته في تحرير سبتة كان هو المولى اليزيد، حيث قام بحصارها سنة 1791 وكاد أن يخرج الإسبان منها. من جهة أخرى، خاض عدة مواجهات داخلية سواء مع أخيه هشام الذي عارض بيعته، كما أن الإسبان وظفوا كلا من هشام وعامل أسفي عبد الرحمن بن ناصر لافتعال ثورات وتمردات داخلية أجبرت المولى اليزيد على تحويل وجهته من تحرير سبتة إلى الحوز لإخماد هذه الثورات. كما هاجم المولى اليزيد مدينة مراكش ودمر أبوابها بسبب تعاون أعيانها مع أخيه هشام الطامع في الحكم، مما دفع هذا الأخير إلى حشد جيش كبير واجه به أخاه السلطان اليزيد على ضفة وادي تانسيفت سنة 1792، وبعد مواجهة قوية أبدى فيها المولى اليزيد شجاعة كبيرة مكنته من دفع أخيه هشام وحليفه عامل أسفي إلى التراجع والفرار، دخل المولى اليزيد مراكش في 17 فبراير 1792، لكنه توفي متأثراً بجراح أصيب بها خلال المواجهات العسكرية. وإذا كان الضعيف يصور اليزيد "شخصية مناضلة"، والمشرقي يصوره "متمسكا بمذاهب الفتوة والدين"، فإن أكنسوس يجعل من وفاته "رحمة للمؤمنين".

- المولى سليمان (1792 – 1822): الاحتراز خوفاً من المواجهة الأوروبية

بدأت فترة المولى سليمان على إيقاع أزمة كبيرة في الحكم، فقد كان ولاء الشعب موزعاً بين الأمراء وبعض الزعماء المحليين، في مراكش والحوز ودرعة وتافيلالت والشمال وفاس ومكناس والأطلس المتوسط وقبائل البربر. وتمت بيعة المولى سليمان بمدينة فاس سنة 1792 وهو أخ المولى اليزيد من جهة الأب، وكان يحظى بولاء أهالي فاس ومكناس والأطلس المتوسط، وبما أن المولى سليمان لم يكن يميل إلى المواجهات العسكرية، فقد عمل تدريجياً على إقناع مجموعة من الزعماء بمبايعته على مدى أربع سنوات من بداية حكمه، لكنه كان عليه في نفس الوقت مواجهة بعض الثورات والتمردات في مختلف مناطق البلاد

لضمان استقرار سلطته، خصوصا في الشاوية والشمال والحوز والأطلس المتوسط، بالنظر لكثرة هذه الاضطرابات وكثرة المطالبين بالعرش من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة امتناع مجموعة من القبائل عن أداء الضرائب.

أمضى المولى سليمان حوالي خمس سنوات وهو يصارع أخويه المولى هشام في الجنوب والمولى مسلمة في الشمال. كما تشكلت ضده اتحاديات قبلية مثل اتحادية آيت أومالو التي هزمت المولى سليمان سنتي 1811 و1819 في وقعتي أزرو وزيان. لكن ما ميز هذه التكتلات والحركات المناوئة، هي أنها لم تكن تكتلات تشكلت لأسباب دينية أو سياسية، بقدر ما كانت معارضتها نابعة من أسباب اقتصادية أساسا، وكانت تتمرد ضد الجبايات المفروضة عليها، ولم يكن لديها مشكل مع السلطان كسلطة أو مع مشروعيتها الدينية والسياسية، بدليل أن ما أورده الناصري في الاستقصا من حسن تعامل قبائل بني مكيلد وتبجيلهم للسلطان المولى سليمان بعد أسره والتعرف على شخصه. وقد أرجع بعض الباحثين هذه التمردات لسلوك القواد وتعسفهم في استخلاص الجبايات بالشكل الذي كان يثير حفيظة القبائل. كما أن بعض الخطوات الإصلاحية التي تبناها المولى سليمان في السنوات الأخيرة لحكمه، خلقت ضده جبهات معارضة متعددة، فإصلاحاته التجارية ذات الطابع الحمائي من قبيل منع تصدير بعض المواد الفلاحية والرفع من قيمة الرسوم الجمركية، كونت ضد جبهة من أعيان وتجار فاس، أما محاولته القيام بإصلاحات دينية من قبيل تشجيع الوهابية ومحاربة مظاهر البدع في البلاد، فقد خلقت ضده جبهة من رجال الدين المحافظين الراضين للإصلاح، في حين عادت اتحادية آيت أومالو للتعبير عن رفضها لسلطة المخزن في مجال نفوذها، حيث عملت هذه الجبهات على مبايعة المولى اليزيد ثم بعده المولى سعيد، معلنة عن معارضة مسلحة للسلطان المولى سليمان.

على مستوى العلاقات الدولية، فقد فرضت التطورات الدولية واتفاق القوى الأوروبية في مؤتمر فيينا سنة 1815 وإيكس لاشابل سنة 1818، على المولى سليمان إبطال عمليات القرصنة البحرية تخوفا من حدوث مواجهات مع القوى الأوروبية، وتحويل بعض القطع البحرية إلى النشاط المدني. وقد تميز عهد المولى سليمان بالاحتباس من اندلاع المواجهات العسكرية مع الجيوش الأوروبية خصوصا مع الإسبان في سبتة ومليلية، في حين عملت

إسبانيا في هذه الفترة على إذكاء مجموعة من الاضطرابات في منطقة الشمال لشغل المولى سليمان عن الاهتمام بالمدينتين.

على المستوى العسكري، فقد سجل عهد المولى سليمان تراجع الاعتماد على جيش الأودية بشكل كبير، مقابل الاعتماد على العناصر السوسية والعربية. فيما عرف هذا العهد بشكل عام تراجع الاهتمام بأحوال الجيش وتجهيزاته، وقد قام الضابط الفرنسي أنطوان بوريل Antoine Burel بإنجاز مذكرة أثناء إقامته في المغرب سنة 1808، تتضمن إحصائيات ومعلومات عن الجيش المغربي في تلك الفترة تبين هذا التراجع.

صادفت حقبة المولى سليمان تطورات كبيرة على الصعيد الدولي، كان لها صدى وتأثير مباشر على مجرى الأحداث في جهات عديدة من العالم. خصوصا في العالم الإسلامي، تمثلت في الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798، ودخول أوربا مرحلة الأحلاف عن طريق المؤتمرات الأوروبية مثل مؤتمر فيينا 1815 وإيكس لاشابيل 1818. ونشأة الحركات القومية وتطور تطلعاتها نحو شمال إفريقيا. وقد كانت السنوات الأولى من ق 20 محرجة للمغرب بسبب محاولات الدول الكبرى جره إلى أحلافها وتنافسها في ذلك بالنظر لموقع المغرب على مضيق جبل طارق والمحيط الأطلسي، حتى إن الإنجليز كانوا يطلقون الإشاعات بقرب تدخل فرنسي عسكري بالمغرب.

رغم استقرار السلطان سليمان في منصبه لفترة طويلة، إلا أن هذا الاستقرار لم يكن نهائيا، بدليل أن التمردات والحركات المناوئة له عادت للانتعاش في العشرية الأخيرة من حكمه، حيث تعرض للأسر مرة أخرى من طرف الزاوية الشراعية قرب مراكش سنة 1822، ورغم استرجاع المولى سليمان لسلطته، إلا أنه تأثر كثيرا بما وقع له وتوفي في نفس السنة، ليخلفه ابن أخيه المولى عبد الرحمن.

عبد الرحمن بن هشام (1822 – 1859): الغزو العسكري وتداعياته على المغرب

ظلت مناطق التحرك وصنع الأحداث في عهد المولى عبد الرحمن بن هشام، هي نفسها التي كانت في عهد المولى سليمان وأسلافه مع بعض الاستثناءات، غير أن خطورتها قد زادت إلى حد كبير، فقد انشغل المغرب بأحداث دبرت من الخارج أو بجواره، وكان لها صدى

كبير وانعكاس على مستقبل الشمال الإفريقي بأسره وعلى تاريخ الاستعمار الفرنسي بإفريقيا على العموم.

تزامن تولي المولى عبد الرحمن بن هشام الحكم مع احتلال فرنسا للجزائر سنة 1839، وقد تجنب السلطان المواجهة المباشرة مع الجزائر، وفضل أن يدعم المقاومة الجزائرية بطريقة غير مباشرة. كما أن أهالي تلمسان الجزائرية عرضوا عليه البيعة سنة 1839، فاستجاب لهم السلطان وبدأ ببعض الإجراءات متخذاً من تلمسان مقراً للإمارة التي تنوب عن الملك، لكنه سرعان ما تراجع بضغط من الإدارة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر.

شكلت الثورة الجزائرية التي قادها الأمير عبد القادر الجزائري سنة 1843، منعطفاً أساسياً في مسار استقرار المغرب وسيادته، إذ أن اتخاذه المغرب منطلقاً لتحركاته الجهادية ضد فرنسا بالجنوب الجزائري، والدعم الذي حظي به من طرف السلطان عبد الرحمن بن هشام، سيدفع الفرنسيين إلى ملاحقة الأمير إلى داخل التراب المغربي، وكان من نتائج ذلك اندلاع معركة إيسلي سنة 1944 التي انتهت بهزيمة الجيش المغربي، وتوقيع اتفاقيتين مع فرنسا، الأولى في شنتبر 1844، وفرضت على المغرب طرد الأمير عبد القادر، والثانية معاهدة للا مغنية في مارس 1845، والتي مكنت فرنسا من اقتطاع أجزاء مهمة من التراب المغربي وإحاقها بمستعمرتها الجزائر على امتداد ق 19.

- محمد بن عبد الرحمن (1859-1873): استمرار الضغوط العسكرية

بعد وفاة السلطان المولى عبد الرحمن سنة 1859 وتولي ابنه محمد الحكم، زاد الضغط العسكري على أطراف البلاد. وقد استغل الفرنسيون غموض اتفاقية للا مغنية وضعف سلطة المخزن في بعض المناطق، لشن حملات عسكرية واستكشافية في بني يزناسن شمالاً وبني وكيل ناحية فكيك جنوباً. وفي هذا السياق، أدت المناوشات بين إسبانيا والقبائل المحيطة بسبتة ومليلية إلى اندلاع حرب تطوان سنتي 1859 - 1860، والتي انتهت بانتصار إسبانيا وفرضها غرامات مالية ثقيلة على المغرب، إضافة إلى بعض الامتيازات التجارية والقضائية لرعاياها المقيمين فيه، بالشكل الذي كان فيه مس كبير بسيادة المخزن على البلاد، وقد توفي السلطان محمد بن عبد الرحمن سنة 1873 ليخلفه السلطان الحسن الأول في نفس السنة.

- السلطان الحسن الأول (1873 – 1894): محاولة ترميم الدولة المتداعية

حاول السلطان الحسن الأول بعد توليه الحكم، إصلاح الأخطاء التي ارتكبتها السلاطين الذين سبقوه، ويذهب بعض المؤرخين إلى أن الفترة التي استغرقها حكم مولاي الحسن والتي تناهز عشرين سنة، كانت في الواقع عبارة عن محاولات مستميتة لإصلاح أخطاء بعضها يعود إلى أكثر من قرن قبل توليته، وبعضها حدث في عهد مولاي سليمان أو في عهده سلفه محمد الرابع (المواجهة الحربية غير المنظمة مع الإسبان). كما وجد نفسه أمام جبهات متعددة كان عليه أن يقاوم فيها، ففضلا عن التهديدات الداخلية والتمردات المنتشرة في أنحاء البلاد، كان هناك التهديد الفرنسي على الحدود الشرقية، والإسباني شمالا وجنوبا، بالإضافة إلى الضغوط الدولية الأخرى، فيما واجهت محاولاته الإصلاحية ضعف الإمكانيات المالية والبشرية والجمود الثقافي للمجتمع.

تميزت فترة السلطان الحسن الأول بحركاته الكثيرة التي حاول من خلالها إبراز قوة المخزن، كما حاول تطوير الحكومة المركزية عبر إضافة منصب وزير المالية لضبط مداخل الدولة ووضع تصور للسياسة المالية المخزنية، وأضاف ضرائب جديدة لتعزيز موارد الدولة مثل ضريبة الترتيب، وأعاد تنظيم الجيش وتعميم التجنيد الإجباري وإرسال البعثات الطلابية إلى الخارج وجلب الخبراء لتكوين الأطر المغربية، وقام بإنشاء مصنع للأسلحة بفاس. وقد توفي الحسن الأول في طريق عودته من تافيلالت إلى مراكش سنة 1894 ليخلفه ابنه المولى عبد العزيز في نفس السنة.

- مستويات الأزمة في مغرب القرن التاسع عشر الممتد:

على المستوى الاقتصادي، لم يكن هناك طيلة ق 19 الممتد في المغرب، مجال للحديث عن نمط إنتاج اقتصادي غير النمط التقليدي الذي كان سائدا في القرون السالفة، إنتاج فلاحي معيشي موجه للاستهلاك الداخلي ومناثر بهاجس الندرة، نشاط حرفي محدود مرتبط بالحاجيات الأساسية للسكان، اقتصاد نقدي ضعيف، فضلا عن الاضطرابات الديمغرافية نتيجة تعاقب سنوات الجفاف وموجات الأوبئة خصوصا وباء الطاعون، وهو ما كان له أثر وخيم على اقتصاد البلاد. وفي ظل هذا الوضع، كانت القوى الأوربية تضغط لانتزاع المزيد

من الامتيازات في البلاد، مما نتج عنه توقيع المعاهدة التجارية مع بريطانيا سنة 1856 التي تضمنت امتيازات تجارية غير مسبوقه لأي دولة أوربية في المغرب. وهو ما شجع باقي الدول الأوربية للمطالبة بامتيازات إضافية في البلاد، وكان من نتائج هذا الضغط إبرام "اتفاقية السماسرة" المعروفة أيضا بوفق بكلا (Béclare) سنة 1863، القاضي بمنح حماية أكبر للمغاربة المتعاونين مع الدول الأوربية. ورغم عقد اتفاقية مدريد سنة 1880 للحد من النتائج السلبية للحمايات القنصلية على المغرب، إلا أن الأمر زاد استفحالا وتعداه إلى دخول قبائل كاملة وشخصيات مخزنية نافذة في الحماية الأجنبية.

- على المستوى العسكري:

فقد فرضت التطورات التي وقعت خلال ق 19 على المغرب خوض معركتين مهمتين مع كل فرنسا (إيسلي 1844) وإسبانيا (تطوان 1859 – 1860)، وفي ظل القدرات المحدودة للجيش المغربي على مستوى العدد والعدة، مقابل توفر القوى الأوربية على جيوش متطورة التسليح وتفوق عسكري بحري معزز بما وصلت إليه الثورة الصناعية من اختراعات تقنية مثل القوة البخارية والقوة الكهربائية، فقد تلقى المغرب هزيمتين قويتين كانت لهما تداعيات سياسية واقتصادية وترايبية وخيمة على البلاد، وكسرت صورة القوة العسكرية المغربية التي ظلت صامدة منذ انتصار معركة وادي المخازن سنة 1578، ورغم محاولات إصلاح المؤسسة العسكرية أواخر القرن التاسع عشر، إلا أنها لم تفلح في إنقاذ المغرب من الاستعمار مطلع ق 20.

- على مستوى المجتمع:

ظل المجتمع المغربي طيلة ق 19 مجتمعا محافظا على ثبات بنياته المجتمعية، فلم تكن هناك عوامل قوية تساهم في خلخلة هذه البنيات، وبدت وكأنها تعيد إنتاج نفسها في نسق تطوري رتيب، بنية تحكمت فيها تمثلات المجتمع لتراتبية محددة مع إيمان ثابت بقدرية الانتماء إلى فئة معينة، ودور مهم للحقل الرمزي في تحديد المنتمين لفئة النخبة أو الأعيان أو القواد وشيوخ الزوايا وأهل الصلاح وغير ذلك من التصنيفات، على أن الانتماء إلى ما كان يمكن تصنيفهم بالتعبير المعاصر "النخبة المثقفة"، كان مشروطا بالتمكن من العلوم الشرعية التي

كانت تختزل المعارف في تلك الفترة، وقد كان لهذه البنيات دور كبير في التأثير على مسارات الإصلاح في المغرب خلال ق 19 الممتد.

- على المستوى الديمغرافي:

فإن القرن 19 الممتد، كان قرن الاضطرابات الديمغرافية نتيجة تعاقب سنوات الجفاف وموجات الأوبئة خصوصا وباء الطاعون، حيث كان لهذه الموجات أثر وخيم على ديمغرافية البلاد، سواء تعلق الأمر بعرقلة النمو السكاني، أو توزيعه الجغرافي نتيجة تزايد الحركات الجماعية للسكان إما هربا من الأوبئة أو بحثا عن أماكن توفر موارد العيش التي أصبحت نادرة في المناطق المتضررة من الجفاف، وقد كان التخلف الذي يعيشه المغرب على المستوى الطبي وتخلف وسائل العلاج من بين العوامل الرئيسية التي أثرت على ديمغرافيته. فضلا عن حالات عدم الاستقرار الكثيرة التي ساهمت في حركات سكانية كانت لها تداعيات اقتصادية واجتماعية مختلفة.

- على المستوى الثقافي:

كان ق 19 الممتد في المغرب عصر التفاعل المباشر مع المؤثرات الثقافية الأوربية، سواء عن طريق الحضور الأوربي التدريجي في المغرب، أو عن طريق السفارات والمشاهدات المغربية في الدول الأوربية، وشكل ذلك فرصة لقياس الفوارق الثقافية بين المجتمع المغربي والمجتمعات الأوربية، كما أن ما يمكن وصفه بـ "صدمة الاكتشاف" كان محكا حقيقيا للنخبة المغربية لاختبار ما كانت تسوقه من تفوق مبني على أفضلية الإسلام وقدرته على تقديم النموذج الثقافي المواكب للتحويلات الفكرية الواقعة في أوربا الغربية، خصوصا في ظل الإقرار التدريجي لجزء من النخبة المغربية بضرورة مراجعة التمثل حول الذات ومركزاتها الثقافية، وقدرة منظومتها الثقافية بأساليبها التقليدية على التجديد والتطوير، في ظل الهجمة الأوربية الثقافية الكاسحة المنطلقة مما حققه عصر الأنوار والثورة الفرنسية والثورة الصناعية، فضلا عن المؤثرات الثقافية المشرقية التي حركتها الدوافع التحريرية من الهيمنة العثمانية.

- على المستوى الثقافي:

وإلى حدود ق 19، لم يكن هناك مجال للحديث عن نمط إنتاج اقتصادي في المغرب غير النمط التقليدي الذي كان سائدا في القرون السالفة، إنتاج فلاحي معيشي موجه للاستهلاك الداخلي ومتأثر بهاجس الندرة، نشاط حرفي محدود مرتبط بالحاجيات الأساسية للسكان، اقتصاد نقدي ضعيف في ظل استمرار أشكال المقايضة في العديد من المناطق المغربية. وفي مقابل هذا الوضع، وجد المغرب نفسه أمام نموذج اقتصادي أوروبي مجاور مسلح بثورة صناعية وتقنية وتجارة خارجية قوية معززة بوسائل نقل برية وبحرية على الخصوص، وتتطلع لأن تجعل من محيطها المتوسطي فرصة لتعزيز تطورها وتحقيق المكاسب الاقتصادية بشتى الوسائل، الشيء الذي أرغم المغرب على إبرام اتفاقيات تجارية غير متكافئة القوة زادت من تعميق أزماته الاقتصادية.

- فقدان التدريجي لسيادة الدولة:

بالموازاة مع اضطراب أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكانت سياسة القوى الاستعمارية الأوروبية لإضعافه مختلفة عن باقي دول شمال إفريقيا التابعة للإمبراطورية العثمانية، بالنظر لكون المغرب حافظ على استقلاله حتى في ظل وجود قوى كبرى في محيطه، وهو ما دفع القوى الأوروبية إلى محاولة إضعافه تدريجيا خصوصا بعد تمكن فرنسا من احتلال الجزائر سنة 1830، وتزايد أطماعها إلى جانب باقي القوى الأوروبية الأخرى في احتلاله، وقد كانت سياسة التغلغل الأجنبي عبر الاتفاقيات التجارية وتعزيز امتيازات الأوروبيين في المغرب، أحد المداخل الأساسية لتقويض سيادته. خصوصا، وأن استفحال ظاهرة الحماية القنصلية التي منحها بعض الدول الأوروبية للمغاربة على اختلاف مستوياتهم، من التجار العاديين وصولا إلى بعض وزراء جهاز المخزن، وما استتبع ذلك من امتيازات ضريبية وقضائية، جعل المخزن عاجزا حتى عن فرض سلطته على رعاياه داخل البلاد، وبالتالي فإن الحماية القنصلية والمعاهدات المبرمة مع القوى الأوروبية تحت ضغط التهديدات العسكرية المتواصلة، قد أفقدت المغرب سيادته تدريجيا طيلة ق 19، وقد كرس مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906 تدخلا كبيرا في هذا السيادة، وأنهت معاهدة الحماية الفرنسية سنة 1912. حيث دشّن هذا الحدث حقبة أخرى في تاريخ البلاد بتحويلات وخصوصيات تختلف عن باقي المراحل السابقة.

البيبلوغرافيا:

- ابن زيدان عبد الرحمن، العزلة والصولة في معالم نظم الدولة، المطبعة الملكية، 1962
- ابن زيدان عبد الرحمن، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، مطابع إيديال، الدار البيضاء، 1993.
- الضعيف محمد، تاريخ الضعيف، تحقيق أ. العماري، دار المآثورات، الرباط، 1986.
- المنوني محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، جزءان، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، الدار البيضاء - بيروت، 1985
- أفا عمر، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822-1906)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 1988.
- البزاز محمد الأمين، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1992
- بن الصغير خالد، بريطانيا وإشكالية الإصلاح في المغرب، 1904-1986، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، 2003.
- التوفيق أحمد، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إينولتان 1850-1912، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1983.
- الخديمي علال، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، الدار البيضاء، 1991.
- الخديمي علال، الحركة الحفيظية أو المغرب قبيل فرض الحماية الفرنسية (1894-1912)، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، 2009.
- العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، 2004.
- المنصور محمد، المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين، 1792-1822، تعريب محمد حبيدة، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، 2006.
- سوزان ميلار، صدفة اللقاء من جديد، رحلة الصفار إلى فرنسا، 1945-1946، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1996.
- Ayach German, Etudes d'histoire marocaine, SMER, Rabat, 1979.
- Laroui Abdellah, Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912), Centre Culturel Arabe, Casablanca, 2001.

- Jean Louis Miège, Le Maroc et l'Europe, (1830-1894), 4 vols, La Porte, Rabat, 1996.